



سياسة البيانات المفتوحة

التاريخ : نوفمبر 2014 | النسخة : 1.0.2 | المرجع : P002

إخلاء المسؤولية / الحقوق القانونية

قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتصميم وإعداد هذا المنشور بعنوان "سياسة البيانات المفتوحة"، ومرجعها رقم P002 (المُشار إليه فيما يلي باسم "الوثيقة")، والذي يُعدُّ في المقام الأول مرجعًا استرشاديًا للجهات الحكومية، والعاملين بالإدارة العليا، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات، وأخصائي أمن تكنولوجيا المعلومات في دولة قطر.

تم إعداد "الوثيقة" وفقًا لقوانين دولة قطر، ولا يجوز استخدامها لدعم أي حق نيابة عن أي شخص أو كيان ضد دولة قطر أو هيئاتها أو مسؤوليها. وإذا نشأ تعارض بين هذه الوثيقة وقوانين دولة قطر، تكون الأولوية للقوانين. لقد تم بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق دقة "الوثيقة"، ولكننا لا نقدم أي ضمان أو تأمين أو تعهد فيما يتعلق بدقة "الوثيقة" أو اكتمالها أو حداثتها. وتم إدراج الروابط إلى المواقع الإلكترونية الأخرى للتسهيل فقط ولا يعتبر ذلك مصادقةً على المواد الموجودة في تلك المواقع أو أي جهة أو منتج أو خدمة مرتبطة بها.

أي استنساخ "للوثيقة" سواء جزئيًا أو كليًا وبغض النظر عن وسائل الاستنساخ يجب أن يُشير إلى أنّ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي مصدر ومالك محتوى "الوثيقة". يجب الحصول على إذن كتابي مسبق من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في حالة أي استنساخ يتعلق بهذه الوثيقة بقصد التوزيع التجاري. وتحفظ الوزارة بالحق في تقييم وظائف وقابلية التطبيق لجميع النسخ المُعدة للأغراض التجارية. ولا يجوز تفسير التفويض من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أنه مصادقة للنسخ التي تم تطويرها ولا يجوز لمطوّر الخدمة ترويج أو إساءة تفسير ذلك في أي من وسائل الإعلام أو النقاشات الشخصية / الاجتماعية.

حقوق النشر © 2014

دولة قطر

حكومة قطر الرقمية

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وحدة السياسات والمعايير

<http://ww.qdg.qa>

<http://www.mcit.gov.qa>

البريد الإلكتروني : policy@mcit.gov.qa



حكومة
قطر الرقمية
Qatar Digital
Government

الاختصاص القانوني

حدّد المادة رقم 17 من القرار الأميري رقم 57 لسنة 2021 الاختصاص القانوني لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (المُشار إليها فيما يلي باسم "الوزارة")، وتنصُّ على أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لديها صلاحية الإشراف على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطويره في دولة قطر على نحوٍ يتسقّى ويتماشى مع الصلاحيات التالية، وهي ليست على سبيل الحصر:

- الإشراف على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطويره تماشيًا مع متطلبات التنمية الوطنية.
- الإشراف على تأسيس بيئة تنظيمية مناسبة من أجل تحقيق المنافسة العادلة.
- دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتطويره، وتحفيزه، وتشجيع الاستثمار.
- تأمين وتطوير ورفع كفاءة البنية التحتية المعلوماتية والتكنولوجية.
- رفع مستوى الوعي حول أهمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق التقدم للمجتمع، وبناء اقتصاد رقمي قائم على المعرفة، وتحسين حياة الفرد.
- تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية والمجتمع الذكي والإشراف عليها.
- تقوية البنية التحتية والقدرات الحكومية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

بالإضافة إلى ما سبق، تلقى هذه السياسة دعمًا قانونيًا إضافيًا مما يلي:

- المادة رقم 20 من المرسوم الأميري رقم (8) لسنة 2016 التي تنص على إنشاء إدارة برامج ومعايير الحكومة الإلكترونية وتشمل مسؤولياتها - وهي ليست على سبيل الحصر - اقتراح التشريعات والسياسات والمعايير اللازمة لأنظمة المعلومات ومعاملات وخدمات الحكومة الإلكترونية.

التوافق الاستراتيجي

وتجعل الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية 2020 تعزيز وتشجيع الحكومة المفتوحة واحدة من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية، كما تنوه بالبيانات المفتوحة، والمشاركة الإلكترونية والسياسات ذات الصلة كمبادرات مهمة. وقد تمت صياغة سياسة البيانات المفتوحة هذه وفقًا لتلك الصلاحية.

ملخص الوثيقة

الاسم	سياسة البيانات المفتوحة
الإصدار	1.0.2
مرجع الوثيقة	P002
نوع الوثيقة	سياسة
ملخص	تهدف هذه السياسة إلى تعزيز الشفافية الحكومية، والثقة، والمشاركة، والمشاركة العامة من خلال النشر الحر للمعلومات التي تجمعها الهيئات الحكومية إلا في حال وجود اعتبارات ملزمة ذات خصوصية، أو سرية، أو جانب قانوني أو أمني. وتشمل الفوائد- على سبيل المثال لا الحصر – إرساء أسس مجتمع واقتصاد رقمي قائمين على المعرفة، وزيادة الشفافية والثقة في الحكومة، وتمكين الابتكار، والإبداع، والريادة، والبحث.
تاريخ النشر	نوفمبر 2014
تنطبق على	كافة الجهات الحكومية التي تتحكم في البيانات والمعلومات أو تحتفظ بها.
فترة الاعتماد	12 شهرًا من تاريخ نشر السياسة
المالك	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

* لأية ملاحظات أو استفسارات يرجى التواصل عبر policy@mcit.gov.qa



قائمة المحتويات

1	المقدمة.....	2
2	أهداف السياسة.....	3
3	حيز السياسة وآليات تطبيقها.....	4
4	أحكام السياسة.....	5
4.1	إدارة البيانات المفتوحة.....	5
4.2	وضع خطة البيانات المفتوحة.....	5
4.3	نشر البيانات المفتوحة على شبكة الإنترنت.....	5
4.4	توفير البيانات بشكل مفتوح.....	6
4.5	تعليقات/ طلبات الجمهور.....	6
4.6	الإفصاح الاختياري عن المعلومات.....	7
4.7	المتطلبات الإضافية.....	7
4.8	تقدم التنفيذ ومراجعته.....	8
5	مسرد المصطلحات والتعاريف.....	9
	الملاحق.....	11
11	الملحق 1: المواقع الإلكترونية للبيانات المفتوحة الحكومية.....	11
14	الملحق 2: مبادئ البيانات المفتوحة.....	14
17	الملحق 3: نموذج البيانات المفتوحة المرتبط بتقييم النجمات الخمس "Star Linked Open Data Model-5".....	17
18	الملحق 4: مجموعات البيانات الأساسية كما حددها ميثاق مجموعة الثماني للبيانات المفتوحة، 2013.....	18
19	الملحق 5: الأدوار والمسؤوليات.....	19
20	الملحق 6: إرشادات تقييم البيانات المفتوحة.....	20
22	الملحق 7: صيغ البيانات والملفات.....	22
25	الملحق 8: الأهداف الأساسية للسياسة.....	25
26	الملحق 9: قائمة مراجعة تطبيق السياسة.....	26
27	المراجع.....	27
28	مراقبة الوثيقة.....	28

1 المقدمة

تعد المعلومات التي تُجمع من قبل الحكومة أو لأجلها مورداً وطنياً يجب إدارته للأغراض العامة. كما يجب توفير هذه المعلومات بحرية لأي شخص ليستخدمها، ما لم تكن اعتبارات الخصوصية أو السرية أو الأمن من جانب الحكومة تقضي بخلاف ذلك. وكجزء من شفافية الحكومة التي تهدف إلى تعزيز ثقة ومشاركة المواطن، تواجه الدول حول العالم ضغطاً غير مسبوق لمشاركة معلومات الحكومة. وقد دفع ذلك الحكومات إلى تبني مبادرات البيانات المفتوحة وجعلها جزءاً لا يتجزأ من برامجها للحكومة المفتوحة أو الحكومة الإلكترونية الوطنية، أو كليهما.

كما أن إتاحة بيانات ومعلومات الحكومة يمثل أساساً ضرورياً لخلق اقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة. إن إطلاق مجموعات البيانات (البيانات) في السابق التي تمتلكها الحكومة، وتوفير البيانات الأولية لمواطنيها سوف يساعدهم على تحويل البيانات والمعلومات إلى أدوات وتطبيقات تساعد الأفراد والجماعات؛ ويعزز الشراكات مع الحكومة لإيجاد حلول مبتكرة.

وقد تحقق تطور ملموس في مجال البيانات المفتوحة على المستوى العالمي وكذلك في منطقة الخليج ويوضح [الملحق \(1\)](#) صفحات المواقع الإلكترونية التي تعرض بيانات مفتوحة لمختلف الحكومات على مستوى العالم، وسوف يعكس تصفحها التقدم المحرز عالمياً في مجال البيانات المفتوحة.

على الرغم أن قطر ليست لديها أية مبادرة للبيانات المفتوحة، إلا أن بعض المعلومات القيمة والبيانات الإحصائية تنشر على بعض المواقع الإلكترونية الحكومية. وبالتالي فقد آن الأوان كي تنشر تلك البيانات والمعلومات بمستوى يتفق مع مبادئ البيانات المفتوحة المتبعة عالمياً على النحو المبين في [الملحق \(2\)](#). كما أن ثمة حاجة لرفع مستوى فتح البيانات وفقاً لقياس نموذج البيانات المفتوحة المرتبطة [\(الملحق 3\)](#) ذي الخمس نجوم والمعد من قبل السير تيم بيرنرز لي (Sir Tim Berners Lee) مخترع الشبكة العنكبوتية العالمية.

وهذا يتيح لنا فرصة البدء في تنفيذ البيانات المفتوحة في قطر بالطريقة الصحيحة، منذ البداية، مستفيدين من التحديات وقصص النجاح للدول الأخرى.

ولتحقيق [رؤية قطر الوطنية 2030](#) في مجالات التقدم الاجتماعي والتنمية البشرية، والاقتصاد القوي المتنوع والبيئة المستدامة، فإن سياسة البيانات المفتوحة الواردة في هذه الوثيقة سوف تساعد دولة قطر على تحقيق أهدافها في التنمية الوطنية¹ التي تتمثل في تقديم الخدمات العامة بكفاءة وشفافية، وبناءً مجتمع قائم على المعرفة عن طريق خلق ثقافة مفتوحة وشفافة تكون فيها أسس المعرفة متداولة وسهلة المنال.

¹ [استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016](#) و [استراتيجية الحكومة الرقمية 2020](#)

2 أهداف السياسة

الأهداف الرئيسية لهذه السياسة هي:

- 2.1 تحديد البيانات والمعلومات الحكومية وإتاحتها مجاناً، إلا في حال البيانات والمعلومات التي لا يمكن إتاحتها للجمهور نتيجة اعتبارات ملزمة ذات خصوصية، أو سرية أو جانب قانوني أو أمني.
- 2.2 تعزيز الشفافية والانفتاح والثقة والمشاركة الحكومية، إلى جانب الشراكات العامة من خلال النشر الحر للمعلومات التي تجمعها الهيئات الحكومية.
- 2.3 السماح للمواطنين باستخدام البيانات الحكومية المتاحة مجاناً من أجل الأبحاث، والتقارير، وإبداء الملاحظات.
- 2.4 توفير الفرص بغرض تقييم الجمهور للبيانات الحكومية والأداء الحكومي من أجل تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية.
- 2.5 دعم الريادة، والابتكار، والاكتشاف العلمي الذي يدعم الاقتصاد القائم على المعرفة، خاصة من خلال تطوير تطبيقات الويب والجوال، والحلول القائمة على البيانات المفتوحة.



3 حيز السياسة وآليات تطبيقها

- 3.1 تنطبق على كافة الجهات الحكومية التي تتحكم في البيانات والمعلومات أو تحفظها.
- 3.2 تنطبق على كافة الأنظمة ذات الصلة التي تشارك في عمليات إنشاء البيانات والمعلومات أو جمعها أو استقبالها أو توزيعها أو تبادلها أو تخزينها أو معالجتها.
- 3.3 تستبعد أية بيانات أو معلومات تخضع لاعتبارات ملزمة ذات خصوصية، أو سرية أو جانب قانوني أو أممي.
- 3.4 يجب على الهيئات التأكد من أنها تلتزم بكافة التشريعات² ذات العلاقة المعمول بها في دولة قطر.

² تتضمن التشريعات المراسيم، والتوجيهات، والقوانين، والسياسات التي تصدرها السلطات المختصة في قطر.

4 أحكام السياسة

تلتزم الجهات بمشاركة البيانات غير الشخصية (التي تخضع لقيود الخصوصية أو السرية أو الأمن أو الأسرار التجارية أو القيود التعاقدية أو غيرها من القيود السارية) مع عامة الجمهور وفقاً للتعريف الوارد في سياسة البيانات المفتوحة. يتعين على كافة الجهات الحكومية في دولة قطر اتخاذ الخطوات التالية:

4.1 إدارة البيانات المفتوحة

تلتزم كل جهة بإسناد المسؤولية لأحد كبار الموظفين مع منحه الصلاحية الكافية للإشراف على إدارة وتنفيذ البيانات المفتوحة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إعداد العمليات الداخلية التالية من أجل:

- أ. تسيير الإدارة العامة لخطة البيانات المفتوحة للجهة.
- ب. مراجعة وتحديد مجموعات البيانات التي سيتم الإفصاح عنها (راجع [الملحق 4](#) للاطلاع على أمثلة مجموعات البيانات) وصيانة مخزون/ الكتيب التعريفي للبيانات المفتوحة.
- ج. إجراء تقييمات للبيانات المفتوحة لتحديد ما إذا كان من الممكن الإفصاح عن مجموعات البيانات.
- د. ضمان الإفصاح عن البيانات والمعلومات في حينه.
- هـ. ضمان متابعة استفسارات/ طلبات الجمهور المتعلقة بالبيانات المفتوحة والرد عليها.

و في حالة غياب المسؤول المعين، يتولى مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات أو من يفوضه في الجهة الحكومية المهام والمسؤوليات المذكورة أعلاه على النحو المبين في [الملحق 5](#) (الأدوار والمسؤوليات) بشكل مؤقت.

4.2 وضع خطة البيانات المفتوحة

- أ. تلتزم كافة الجهات باتخاذ خطوات فورية لوضع خطة البيانات المفتوحة الخاصة بها ونشرها على الصفحة الإلكترونية لبياناتها المفتوحة. على أن يتضمن البيان الإلكتروني بيان "شروط الاستخدام" لإعادة استخدام الجمهور للبيانات دون رسوم.
- ب. يتعين أن تتضمن الخطة وصفاً لكيفية سعي الجهة لتحسين الشفافية وضم مشاركة الجمهور ومساهماته في أنشطتها. كما يجب أن تحدد الخطة أهدافها بشأن ماهية مجموعة البيانات التي تخطط لنشرها للجمهور، وكيفية الإفصاح عن تلك المجموعات، وفق جدول زمني محدد.
- ج. تلتزم كل جهة بإنشاء صفحة إلكترونية للبيانات المفتوحة وصيانة وتحديث تلك الصفحة بانتظام. ويتم ربط هذه الصفحة بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة متى ما تم إنشاؤها في المستقبل.

4.3 نشر البيانات المفتوحة على شبكة الإنترنت

- أ. مع مراعاة أية قيود سارية، تلتزم الجهات بنشر بياناتها ومعلوماتها على شبكة الإنترنت بصيغة مفتوحة يمكن استرجاعها وتنزيلها وفهرستها والبحث فيها.
- ب. يجب أن تكون البيانات خالية من أية معلومات شخصية قد تحدد هوية أي شخص بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يجب حجب أو إخفاء معرفات الهوية من البيانات قبل نشرها.

- ج. يتعين على الجهات إجراء تقييم للبيانات المفتوحة لتحديد ما إذا كانت البيانات خالية من أية اعتبارات تتعلق بالقوانين أو السياسات أو اللوائح أو اعتبارات الأمن الوطني، أو خاضعة لقيود خصوصية أو سرية أو أمنية أو قيود تتعلق بالأسرار التجارية أو قيود تعاقدية أو غيرها من القيود السارية بشأن الإفصاح عنها ونشرها. كما يجب الرجوع إلى [الملحق \(6\)](#) من هذه الوثيقة (إرشادات تقييم البيانات المفتوحة) كدليل إرشادي لإجراء التقييم.
- د. يجوز للجهات حسب السلطة التقديرية لها أن تضع معايير لتحديد أولويات فتح أصول البيانات التي تشمل عددًا من العوامل، مثل حجم وجودة مجموعات البيانات وطلب المستخدم، وأولويات الإدارة الداخلية، ومدى صلة أو ارتباط فتح البيانات برسالة الجهة وكذلك مدى فائدته للجمهور وغير ذلك.
- هـ. يتعين أيضًا على الجهات خلق ونشر البيانات الخلفية لمجموعات البيانات لتسهيل البحث الفعال للجمهور على شبكة الإنترنت.
- و. يجب أن تحدد الجهات وأن تنشر البيانات المفتوحة والبيانات التي يمكن استخدامها واقتباسها وتوزيعها على صفحاتها الإلكترونية للبيانات المفتوحة بوضوح. كما يتعين بيان شروط استخدام مجموعات البيانات بوضوح حيثما أمكن.

4.4 توفير البيانات بشكل مفتوح

- أ. يتعين أن تكون كافة مجموعات البيانات المنشورة على شبكة الإنترنت، وفقاً لمبادرة البيانات المفتوحة، في شكل مفتوح. ويقصد بالشكل المفتوح ذلك الذي يكون مستقلاً عن المنصة، ويكون قابلاً للمعالجة الآلية، والتي تتوفر للجمهور دون قيود على إعادة الاستخدام. فضلاً راجع [الملحق \(7\)](#) للاطلاع على الخيارات المختلفة المتاحة لصيغ البيانات.
- ب. يجب نشر مجموعات البيانات في صورتها الأولية (الخام) بقدر الإمكان، مع مراعاة القيود السارية على الخصوصية أو السرية أو الأمن أو أية قيود أخرى. ويجب السماح للجمهور بالوصول إلى البيانات المفتوحة واستخدامها والاقتباس منها وتوزيعها دون رسوم.
- ج. في سياق جمعها للبيانات وتخزينها والإفصاح عنها، يتعين على الجهات ضمان إعدادها لكتيب تعريفي للبيانات المفتوحة وإنشاء مستودعها وأنظمتها الخاصة للبيانات على نحو يعزز قابلية الاستخدام المشترك وسهولة الدخول إليها. كما أن ذلك سيعزز تقاسم البيانات على مستوى الجهات لتسهيل التعاون وزيادة الكفاءة.

4.5 تعليقات/ طلبات الجمهور

- أ. يتعين على كافة الجهات إعداد منتدى على شبكة الإنترنت على الصفحات الإلكترونية للبيانات المفتوحة لتلك الجهات لاستقطاب تعليقات الجمهور (الأفراد والشركات) ولتشجيع المناقشات العامة بشأن البيانات المفتوحة.
- ب. كما يجب أن تسمح الصفحة الإلكترونية للبيانات المفتوحة للجمهور بتقديم طلبات المعلومات إلكترونياً.
- ج. يتعين على كافة الجهات الرد على التعليقات والمقترحات وطلبات المعلومات المستلمة دون تأخير وخلال فترة زمنية لا تتجاوز 15 (خمسة عشرة) يوماً من تاريخ استلام الطلب. ولا تشمل هذه المدة الزمن المطلوب لإعداد المعلومات أو البيانات المطلوبة. غير أنه يتوجب أن يذكر الرد ما إذا كان سيكون بوسعهم توفير المعلومات والزمن المطلوب

لتوفير تلك المعلومات. كما يتعين على الجهات استخدام وضع الاتصال بشبكة الإنترنت (online mode) على الصفحات الإلكترونية لبياناتها المفتوحة في نشر الردود.

د. إذا قررت الجهات عدم نشر مجموعات بيانات أو معلومات مطلوبة في أي طلب معلومات بناءً على نتائج تقييم البيانات المفتوحة، فإن عليها أن ترد على مقدم الطلب مع التبريرات اللازمة خلال الإطار الزمني المنصوص عليه في البند رقم 4.5 (ج) أعلاه.

هـ. تلتزم الجهات بإجراء تقييم البيانات المفتوحة لمجموعات البيانات أو المعلومات المطلوبة في الطلبات وذلك لاتخاذ قرارات بشأن نشر مجموعات البيانات أو المعلومات تلك.

و. قد تفرض الجهات الحكومية على المستخدمين رسوماً مناسبة لنشرها البيانات على حسب الطلب (لا ينطبق هذا على النشر الطوعي 4.6)، وهذه البيانات يجب ان لا تكون مصنفة على انها بيانات مفتوحة أو أنها قد تحتاج إلى جهود إضافية لم يخطط لها أو لم ترصد لها اعتمادات في الموازنة من قبل. وعلى الجهات الحكومية البدء بتحضير ونشر إطار للرسوم لطلب البيانات التي تسري في مثل هذه الحالات.

4.6 الإفصاح الاختياري عن المعلومات

أ. يجب على الجهات الحكومية النظر في توفير المعلومات التي ترى أنها موضوع اهتمام الجمهور أو مفيدة للجمهور، بانتظام (أي دون طلب معلومات)، ما لم يكن الإفصاح عن تلك المعلومات مقيداً بالقانون، أو وفقاً لعقد أو سياسة. ومن حيث المبدأ، سوف ينظر في نشر كافة البيانات غير الشخصية، وبعد ذلك يطبق التقييم لتحديد قابليتها للنشر كبيانات مفتوحة.

ب. إذا قررت أية جهة توفير معلومات للجمهور بانتظام، وجب عليها أن تقوم بذلك على نحو يجعل المعلومات متاحة لنطاق واسع من المستخدمين دون اشتراط التسجيل وبصيغة غير خاصة وغير حصريّة.

ج. وقبل اختيار المعلومات للإفصاح الطوعي، يجب تقييمها من قبل الجهة للوقوف على جوانب الخصوصية والأمن وحقوق التأليف والنشر وعوامل المخاطر الأخرى. ويمكن الرجوع إلى [الملحق \(6\)](#) لهذه السياسة للاطلاع على إرشادات التقييم.

د. إذا قررت أية جهة وجوب عدم نشر أية مجموعات بيانات للجمهور، يتعين توثيق الأسباب، كما يتعين وجود إجراءات لتأمين وحماية مجموعات البيانات تلك.

هـ. يجب أن تكون جميع البيانات المنشورة طوعاً بالمجان وبدون تكلفة للمستخدمين وخاضعة لشروط الاستخدام الملحق بها.

و. يجب عدم اشتراط قيام الأفراد بالتسجيل أو تعريف أنفسهم حتى يتمكنوا من الوصول إلى البيانات المنشورة طوعاً أو استخدامها أو الاقتباس منها أو توزيعها.

4.7 المتطلبات الإضافية

أ. يجوز للوزارة إصدار إجراءات وإرشادات وأفضل الممارسات وتحديثات للسياسة من وقت لآخر لدعم سياسة البيانات المفتوحة. ويُتوقع من الجهات تبني تلك الإصدارات والالتزام بها.

ب. يتعين على الجهات تنفيذ متطلبات هذه السياسات لديها، وأن تبذل كل جهد لتحقيق الأهداف المبدئية على النحو المحدد في [الملحق \(8\)](#) لهذه الوثيقة، وكذلك الأهداف التي سيتم تحديدها في المستقبل من قبل الوزارة لضمان إقرار البيانات المفتوحة بفاعلية في دولة قطر.

4.8 تقدم التنفيذ ومراجعته

مسؤوليات الهيئات

4.8.1 يجب على الهيئات أن تقوم بعمل تقييم ذاتي وفقاً لقائمة بالمعايير أو غيرها من المقاييس التي قد يتم تعميمها من قبل المجلس العلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في وقت طلب التقييم، وتقديم تقرير إلى المجلس، كما يجب على الهيئات تقديم أية معلومات إضافية أو تقرير قد يطلبه المجلس لتقييم مدى التقدم في تنفيذ البيانات المفتوحة.

4.8.2 يجب على الهيئات أن تبذل قصارى جهدها لنشر المعلومات أمام الجمهور وجعل هذه العملية ذات فائدة، مع تحديد فرص جديدة للتعاون.

مسؤوليات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

4.8.3 تراقب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - بوصفها الجهة التي تحفظ سياسة البيانات المفتوحة ككل - تنفيذ مبادرات البيانات المفتوحة. ويجب استخدام قائمة تحقق - كما هو موضح بالتفصيل في [الملحق 9](#) - من أجل مراقبة عملية التنفيذ.

4.8.4 تراقب وزارة المواصلا والاتصالات تنفيذ الهيئات الحكومية لهذه السياسة ويجوز لها في أي وقت أن تطلب معلومات و/أو تقريراً مفصلاً عن مدى اعتماد هذه السياسة.

5 مسرد المصطلحات والتعاريف

الجهة: تعني الجهة الحكومية ما لم يذكر خلاف ذلك.

بيانات لوجب الشخصية: بيانات تتعلق بشخص معين وقد تم حذف المعرفات لمنع التعرف على هوية ذلك الشخص.

مقدم الطلب: الشخص الذي يقدم طلباً للوصول إلى مجموعات البيانات وفقاً لمبادرة البيانات المفتوحة.

حق المؤلف: يكون له نفس المعنى الوارد في قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة 2002

البيانات: هي الحقائق والأرقام والإحصائيات التي يتم تقييمها وفقاً لمعيار أو نطاق مثل التكرار أو الأحجام أو عدد مرات الحدوث.

مجموعات البيانات: تشير إلى مجموعة من البيانات التي يتم عرضها في شكل جدول أو أي شكل آخر لأغراض هذه السياسة.

اللجنة التوجيهية للحكومة الإلكترونية: أسست هذه اللجنة لضمان نجاح تنفيذ الخطط الوطنية للحكومة الإلكترونية في قطر، وتوفر القيادة القوية وتضمن استمرار الانضباط من جانب كافة الجهات الحكومية في دولة قطر.

الجهة الحكومية: تشير إلى كافة الوزارات والمؤسسات العامة التي تتبع الوزارات أو مجلس الوزراء تبعية مباشرة في دولة قطر.

بيانات الحكومة: تشير إلى البيانات والمعلومات التي تعدها الجهات الحكومية أو تعد لحسابها.

طلب معلومات (بيانات مفتوحة): يقصد به طلب مجموعات بيانات ومعلومات حكومية وفقاً لمبادرة البيانات المفتوحة، ويتقدم به الجمهور (من مواطنين، أو مقيمين أو جماعات) أو الشركات في دولة قطر.

الوزارة: يقصد بها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر والتي كانت تعرف سابقاً باسم المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

قابل للمعالجة الآلية: يقصد بها البيانات المبنية بحيث يمكن التحكم بها والسماح بإدخالها آلياً ومعالجتها من خلال تطبيقات الكمبيوتر.

البيانات الوصفية (Metadata): يقصد بها البيانات التي تقدم معلومات عن جانب أو أكثر من البيانات أو مجموعات البيانات.

البيانات المفتوحة: تشير إلى مفهوم وجوب إتاحة المعلومات والبيانات لكل شخص بحيث يتمكن من الوصول إليها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها دون أي قيود ويجب أن تكون مجموعات البيانات المفتوحة في صيغة قابلة للمعالجة الآلية وبدون رسوم ولا تتطلب أي معلومات شخصية.

تقييم البيانات المفتوحة: يقصد به عملية التقييم الموصوفة في [الملحق 7](#) لهذه السياسة.

الكتيب التعريفي للبيانات المفتوحة: يقصد به قائمة من مراجع البيانات بصيغة قياسية.

مسؤول البيانات المفتوحة: يشير إلى مسؤول تكنولوجيا المعلومات المعين من قبل مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات أو مفوض عن الجهة المعنية لتنفيذ المهام المتعلقة بإدارة وتنفيذ البيانات المفتوحة.

ترخيص فتح البيانات: يقصد به أن البيانات مفتوحة بشكل قانوني ان كانت مشاعة غير مقيدة الاستعمال ومصنفة كذلك، أو مرخصة على نحو يسمح بالاستخدام التجاري وغير التجاري وإعادة الاستخدام دون قيود.

المعلومات الشخصية:

أ- أي معلومات عن أي شخص؛ سواءً كان محدد الهوية أو يمكن تحديد هويته بشكل معقول من خلال تلك المعلومات، أو عن طريق الجمع بين تلك المعلومات ومعلومات أخرى.

ب- أي معلومات، بما في ذلك بيانات الموقع التي يمكن ربطها بشكل معقول بشخص معين بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص محدد الهوية من خلال تلك المعلومات أو عن طريق الجمع بين تلك المعلومات ومعلومات أخرى.

ج- أي معلومات تصنفها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من وقت لآخر كمعلومات شخصية وقد تضيف إليها أو تحذف منها أنواعاً معينة من البيانات أو المعلومات.

أيضاً، وفقاً للقانون رقم (2) لسنة 2011 بشأن الإحصاءات الرسمية في دولة قطر، فإن البيان الإحصائي السري هو كل بيان يحتوي على معلومة شخصية خاصة بالفرد أو المنشأة، ومن الأمثلة العملية في هذا الشأن التطرق إلى استخدام البيانات الخاصة بالفرد أو المنشأة عند جمع المعلومات الخاصة بأغراض أي مسح اقتصادي أو اجتماعي، ومنها (الاسم، رقم البطاقة الشخصية، العنوان، السكن، أرقام الهواتف، معلومات عائلية أخرى) على سبيل المثال لا الحصر، ولكن جميع هذه المعلومات الخاصة بالفرد أو المنشأة المشار إليها على سبيل المثال يجب عدم الكشف أو الإفصاح عنها في مجال عرض نتائج المسح، وسيتم التعامل معها بشكل إجمالي في تكوين نتائج عامة لبيانات خاصة بالمسح المحدد، وبالتالي فإن هذه المعلومات الفردية لن تستخدم إلا في الأغراض الإحصائية كما ورد في القانون. وتكون جميع البيانات سرية، ولا يجوز إفشاؤها لغير المخولين بالاطلاع عليها، إلا بموافقة كتابية من صاحب الشأن.

البيانات المقدمة باسم مستعار: بيانات تتعلق بشخص معين وتم استبدال المعرفات بمعرفات صورية لمنع التعرف على هوية ذلك الشخص.

البيانات الأولية (البيانات الخام): بيانات آلية غير معالجة لم تخضع للمعالجة أو أي تناول.

السجل: يشمل الدفاتر والمستندات والخرائط والرسومات والصور والرسائل والقسائم والأوراق وأي شيء آخر تسجل أو تخزن عليه المعلومات بأي وسيلة سواءً بالرسم أو إلكترونياً أو ميكانيكياً أو غير ذلك.

شروط الاستخدام: تشير إلى مجموعة الشروط المرفقة بمجموعات البيانات أو المعلومات المفصّل عنها. وتفرض هذه الشروط التزامات محددة على المستخدم أو المتلقي الذي يتعين عليه التقيد بها إذا كان ينوي استخدام أو إعادة استخدام البيانات لأغراض،

وبطبيعة الحال، فإن شروط استخدام البيانات المفتوحة تترك المجال للمستخدم أو المتلقي لنسخ أو توزيع أو اقتباس أو عرض البيانات أو إضافتها ضمن منتجات أخرى لأغراض تجارية وغير تجارية دون تكلفة مع مراعاة بعض القيود مثل وجوب إضافة نسب البيانات؛ أو عدم تحمل مقدم البيانات مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر من أي نوع يتحمّله المستخدم أو المتلقي فيما يتعلق باستخدام مجموعات البيانات؛ أو حق مقدم البيانات في تعديل مجموعات البيانات أو وقفها.. إلخ

الإفصاح الاختياري: يقصد به الإفصاح العام عن معلومات حكومية من قبل الجهات الحكومية بشكل منتظم واختياري، وليس استجابة لطلب معلومات.

الملاحق

الملحق 1: المواقع الإلكترونية للبيانات المفتوحة الحكومية

أنشأت عدة حكومات وطنية مواقع إلكترونية لتوزيع جزء من البيانات التي تجمعها. ومن أبرز أمثلة تلك المواقع الإلكترونية ما يلي:

- الموقع الإلكتروني datospublicos.gob.ar: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة الأرجنتين. وقد تم إطلاقه في شهر أغسطس 2013.
- الموقع الإلكتروني bahianlanca.opendata.junior.com: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لبلدية باهيا بلانكا. وقد أطلق في أكتوبر 2012.
- الموقع الإلكتروني dados.gov.br: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة البرازيل. وقد تم إطلاقه في شهر ديسمبر 2011.
- الموقع الإلكتروني dados.gov.pt: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة البرتغال.
- الموقع الإلكتروني data.belgium.be: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة بلجيكا. ما زال الموقع في المرحلة التجريبية، ولكن يستخدم استخدامه.
- الموقع الإلكتروني data.gc.ca: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة كندا. وقد تم طرحه في شهر مارس 2011.
- الموقع الإلكتروني data.gouv.fr: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة فرنسا. وقد تم طرحه في شهر ديسمبر 2011.
- الموقع الإلكتروني data.gov: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة الولايات المتحدة. وقد تم طرحه في شهر مايو 2009.
- الموقع الإلكتروني data.gov.au: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة أستراليا. وقد تم طرحه في شهر مارس 2011.
- الموقع الإلكتروني data.gov.in: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة الهند. وقد تم طرحه في عام 2012.
- الموقع الإلكتروني data.gov.it: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة إيطاليا. وقد تم طرحه في شهر أكتوبر 2011.
- الموقع الإلكتروني data.gov.ma: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة المغرب. وقد تم طرحه في شهر أبريل 2011.
- الموقع الإلكتروني data.gov.uk: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة المملكة المتحدة. وقد تم طرحه في شهر سبتمبر 2009.
- الموقع الإلكتروني data.govt.nz: مبادرة حكومة نيوزلندا لنشر البيانات الحكومية بموجب تراخيص المشاع الإبداعي، ويعرف أيضاً باسم هدف نيوزلندا (NZ GOAL). وقد تم طرحه في شهر نوفمبر 2009.



- الموقع الإلكتروني data.gv.at: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة النمسا.
- الموقع الإلكتروني data.norge.no: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة النرويج. وقد تم طرحه في شهر أبريل 2010.
- الموقع الإلكتروني data.overheid.nl: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة هولندا. وقد تم طرحه في شهر أكتوبر 2011.
- الموقع الإلكتروني date.gov.md: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة المالديف.
- الموقع الإلكتروني daten-deutschland.de: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة ألمانيا. وقد تم إطلاقه في شهر فبراير 2013.
- الموقع الإلكتروني datos.gob.cl: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة تشيلي. وقد تم إطلاقه في شهر سبتمبر 2011.
- الموقع الإلكتروني datos.gob.es: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة أسبانيا. وقد تم إطلاقه في شهر أكتوبر 2011.
- الموقع الإلكتروني datos.gub.uy: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة أوروغواي. وقد تم إطلاقه في شهر نوفمبر 2011.
- الموقع الإلكتروني datosabiertos.gob.go.cr: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة كوستاريكا. وقد تم إطلاقه في شهر أكتوبر 2012.
- الموقع الإلكتروني geodata.gov.gr: البيانات الجغرافية المكانية للحكومة المفتوحة لليونان، وتم طرحها بتاريخ 21 يوليو 2010 كمبادرة من الدولة.
- مبادرة غانا للبيانات المفتوحة: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة غانا (GODI). وقد تم إطلاقه في شهر فبراير 2012.
- الموقع الإلكتروني govdata.de: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة ألمانيا. وقد تم إطلاقه في شهر فبراير 2013.
- الموقع الإلكتروني lima.datosabiertos.pe: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لبلدية العاصمة ليما.
- الموقع الإلكتروني opendata.ee: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لحكومة إستونيا.
- الموقع الإلكتروني open-data.europa.eu: بوابة البيانات للمفوضية الأوروبية.
- الموقع الإلكتروني open-data.europa.eu: بوابة البيانات للمفوضية الأوروبية.
- الموقع الإلكتروني opendata.go.ke: الكتيب التعريفي للبيانات المفتوحة لكينيا. وقد تم طرحه في يوليو 2011.
- الموقع الإلكتروني opengovdata.ru: الكتيب التعريفي لبيانات الحكومة المفتوحة لروسيا. وقد تم طرحه في عام 2010 كمبادرة خاصة.
- بوابة الحكومة المفتوحة الروسية: большоеправительство.рф
- الموقع الإلكتروني paloalto.opendata.junior.com: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لبلدية مدينة بالو ألتو. وقد تم طرحه في شهر أغسطس 2012.



- الموقع الإلكتروني cityscale.com.ua: مصدر وصور البيانات غير الحكومية المفتوحة لأوكرانيا.
- الموقع الإلكتروني rotterdamopendata.nl: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة لبلدية روتردام، وقد تم طرحه في شهر أغسطس 2012.
- الموقع الإلكتروني satupemerintah.net: الموقع الإلكتروني للبيانات المفتوحة الحكومية الإندونيسية.
- الموقع الإلكتروني http://www.egypt.gov.eg/english/general/Open_Gov_Data_Initiative.aspx : مبادرة البيانات المفتوحة الحكومية المصرية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت مستويات أخرى من الحكومة بإنشاء مواقع إلكترونية للبيانات المفتوحة. على سبيل المثال، يعرض الموقع الإلكتروني Data.gov المواقع الإلكترونية لما مجموعه 31 ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية و 13 مدينة وأكثر من 150 جهة وجهة فرعية تقدم البيانات المفتوحة.

كما أن للأمم المتحدة موقعًا إلكترونيًا للبيانات المفتوحة ينشر بيانات إحصائية من الدول الأعضاء والجهات التابعة للأمم المتحدة - <http://data.un.org>.

الملحق 2: مبادئ البيانات المفتوحة

يتعين أن يتوفر في البيانات المفتوحة الاشتراطات التالية لتحقيق الحد الأدنى من المعايير:

- إمكانية الوصول إليها عبر شبكة الإنترنت.
- أن تكون في صيغة قابلة للمعالجة الآلية.
- أن تكون مرخصة ترخيصاً عاماً يسمح بإعادة استخدامها (بما في ذلك إعادة الاستخدام التجاري).
- أن تقدم دون رسوم ودون أية قيود أخرى على إعادة استخدامها.

كما يجب أن تجتهد الجهات الحكومية لتجاوز الحد الأدنى واستخدام مبادئ بيانات الحكومة المفتوحة على النحو المنصوص في "[المبادئ العشرة لإتاحة المعلومات الحكومية](#)" (مؤسسة صن لايت) وفقاً لما توصي به الأمم المتحدة:

1- الاكتمال

يجب أن تكون مجموعات البيانات التي تفصح عنها الحكومة مكتملة إلى أقصى حد ممكن؛ بما يعكس صورة كاملة عما هو مسجل عن موضوع معين. ويجب الإفصاح عن كافة المعلومات الأولية من مجموعة البيانات للجمهور، باستثناء الحد اللازم للالتزام بالقوانين المعمول بها فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات التي تكشف عن الهويات. كما يجب إضافة البيانات الخلفية التي تحدد وتشرح البيانات الأولية أيضاً، بالإضافة إلى الصيغ والشروحات للطريقة التي تم بها حساب البيانات المستخلصة. وسوف يتيح القيام بذلك للمستخدمين فهم نطاق المعلومات المتاحة وفحص كل بند من بنود البيانات بأعلى مستوى من التفصيل.

2- أولية المصدر

يجب أن تكون مجموعات البيانات التي تفصح عنها الحكومة هي بيانات المصدر الأول. ويشمل ذلك المعلومات الأصلية التي جمعتها الحكومة، والتفاصيل بشأن الكيفية التي تم بها جمع تلك البيانات ووثائق المصدر الأصلي التي تسجل جمع البيانات. وسوف يسمح النشر العام للمستخدمين بالتحقق من أن المعلومات قد جمعت كما ينبغي وسجلت بدقة.

3- دون إبطاء

يجب أن تكون مجموعات البيانات التي تفصح عنها الحكومة متاحة للجمهور في الوقت المطلوب. كما يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات التي تجمعها الحكومة بأسرع ما يمكن فور جمعها وترتيبها متى كان ذلك ممكناً. ويجب أن تعطى الأولوية للبيانات التي يعتبر عنصر الوقت حساساً بالنسبة لاستخدامها. وسوف تعظم التحديثات الآنية للمعلومات من الفائدة التي يمكن أن يحققها الجمهور من هذه المعلومات.

4- سهولة الوصول المادي والإلكتروني

يجب أن تتميز مجموعات البيانات التي تفصح عنها الحكومة بسهولة الوصول إليها بأقصى قدر ممكن، وتعرف سهولة الوصول بأنها السهولة التي يمكن بها الحصول على المعلومات، سواءً بوسائل مادية أو إلكترونية. وتشمل عوائق الوصول المادي متطلبات زيارة مكتب معين بذاته، أو متطلبات الالتزام بإجراءات معينة (مثل إكمال بيانات نماذج أو تقديم طلبات معلومات). أما عوائق الوصول الإلكتروني، الألي فتشمل إتاحة البيانات من خلال تقديم نماذج أو أنظمة تتطلب تكنولوجيا تتعلق بالمتصفح (مثل برنامج فلاش Flash أو جافاسكريبت Javascript أو كعكات الإنترنت Cookies أو تطبيقات مصغرة بلغة الجافا Java applets). وفي المقابل، فإن توفير واجهة للمستخدمين لتنزيل كافة المعلومات المخزنة في أية قاعدة بيانات مرة واحدة (بما

يعرف بالوصول "الشامل"، ووسائل إجراء طلبات معينة للبيانات من خلال واجهة برمجة تطبيقات (API) تجعل الوصول إلى البيانات أكثر سهولة. (ومن بين مظاهر ذلك "إمكانية العثور" التي تعني القدرة على سهولة تحديد مكان المحتوى وتنزيله).

5- القابلية للقراءة باستخدام الآلات

تستطيع الآلات معالجة بعض أنواع المدخلات أكثر من غيرها. على سبيل المثال، تعتبر معالجة الملاحظات المدونة بخط اليد على الورق صعبة للغاية بالنسبة للآلات. كما أن المسح الضوئي للنصوص عبر التعرف الضوئي على الحروف (OCR) ينتج عنه الكثير من أخطاء المطابقة والتنسيق. وكذلك تحليل المعلومات التي يتم مشاركتها بصيغة الوثائق المتنقلة (PDF) على سبيل المثال؛ والتي تستخدم على نطاق واسع، يعتبر أمراً صعباً للغاية. وبالتالي، يجب تخزين المعلومات في صيغ ملفات واسعة الانتشار يسهل معالجتها آلياً. (وعندما تقتضي عوامل أخرى استخدام صيغ صعبة التحليل، يجب أن تتوفر البيانات في صيغ صديقة للآلات أيضاً). ويجب أن تكون هذه الملفات مصحوبة بتوثيق يتعلق بالصيغة وكيفية استخدامها فيما يتعلق بالبيانات.

6- عدم التمييز

يشير "عدم التمييز" إلى من يصل إلى البيانات وكيف يجب عليه أن يقوم بذلك. ويمكن أن تشمل عوائق استخدام البيانات متطلبات التسجيل أو العضوية. وثمة عائق آخر في استخدامات "الحديقة المسيجة"، أي الحالات التي يقتصر فيها الوصول إلى البيانات على بعض الطلبات فحسب. ويقصد بالوصول إلى البيانات دون تمييز بشكل عام أن أي شخص يمكنه الوصول إلى البيانات في أي وقت دون اشتراط تعريف نفسه/ نفسها أو تقديم تبرير للقيام بذلك.

7- استخدام معايير مشتركة

تشير المعايير المشتركة (أو المفتوحة) إلى من يملك الصيغة التي تخزن بها البيانات. على سبيل المثال، إذا كانت هناك شركة واحدة فقط تصنع البرنامج الذي يمكن أن يقرأ الملف الذي تخزن عليه البيانات، فإن الوصول إلى تلك المعلومات سيتوقف على استخدام برنامج المعالجة لتلك الشركة. وفي بعض الأحيان قد يكون ذلك البرنامج غير متوفر للجمهور بأي تكلفة كانت، أو قد يكون متوفراً ولكن نظير رسوم. على سبيل المثال، يعتبر برنامج ميكروسوفت إكسل Microsoft Excel من أشهر البرامج المستخدمة في البيانات المجدولة ولكن هناك تكلفة لاستخدامه. وغالباً ما توجد صيغ بديلة متوفرة دون تكلفة يمكن الوصول من خلالها إلى البيانات المخزنة دون حاجة لترخيص برامج. إن إزالة تلك التكلفة يجعل البيانات متوفرة لقطاع أوسع من المستخدمين المحتملين.

8- الترخيص

إن فرض "شروط الخدمة" ومتطلبات التنسيب والقيود على النشر وغير ذلك يمثل عوائقاً على استخدام الجمهور للبيانات. ويشمل الفتح بحده الأقصى تصنيف المعلومات العامة بوضوح كأحد أعمال الحكومة، وأن تكون تلك المعلومات متوفرة دون قيود كجزء من الملكية العامة.

9- الاستمرارية

يشار إلى القدرة على العثور على المعلومات مع مرور الوقت بمصطلح "الاستمرارية". يجب أن تكون المعلومات التي تفصح عنها الحكومة ثابتة؛ يجب أن تكون متوفرة على شبكة الإنترنت في أرشيف بشكل دائم. وفي غالب الأوقات يتم تحديث المعلومات أو تغييرها أو حذفها دون أي إشارة إلى إجراء أي تعديل. أو يعلن عن ذلك التعديل كتدفق للبيانات دون أن يتم أرشفته في مكان ما. ولتحقيق أفضل استخدام للجمهور، يجب أن تظل المعلومات التي تتاح على شبكة الإنترنت موجودة على تلك الشبكة، مع المتابعة الملائمة لتغيير النسخ والأرشفة مع مرور الوقت.



10- تكاليف الاستخدام

تعد التكلفة المفروضة على الجمهور للوصول إلى البيانات أحد أكبر عوائق الوصول إلى المعلومات التي تكون متاحة للجمهور ظاهرياً، حتى ولو كانت تلك التكلفة بسيطة. وتستخدم الحكومات عدداً من الأسس لفرض رسوم على الجمهور نظير الوصول إلى الوثائق التي هي أصلاً وثائقهم: تكاليف إنشاء المعلومات؛ ومبدأ استرداد التكلفة (تكلفة إنتاج المعلومات مقسومة على العدد المتوقع للمشتريين)، وتكلفة استرداد المعلومات، وتكلفة الصفحة الواحدة أو الاستفسار الواحد، وتكلفة المعالجة، وتكلفة النسخ... إلخ.

إن معظم معلومات الحكومة تجمع لأغراض حكومية، ووجود رسوم على المستخدمين له تأثير ضئيل إن لم نقل أن ليس له تأثير مطلقاً على ما إذا كانت الحكومة ستجمع تلك البيانات أم لا في المقام الأول. ويحدد فرض رسوم على الوصول من شريحة الراغبين (أو القادرين) على الوصول إلى المعلومات. كما أنه قد يؤدي إلى استخدامات تحويلية للبيانات مما يحقق بدوره نمواً في الأعمال وإيرادات الضرائب.

الملحق 3: نموذج البيانات المفتوحة المرتبط بتقييم النجمات الخمس "5-Star Linked Open Data Model"

يحدد نموذج البيانات المفتوحة المرتبطة المشتمل على تقييم من خمس نجوم لفتح البيانات الذي وضعه السير تيم بيرنرز لي (مخترع الشبكة العنكبوتية العالمية) خمسة مستويات لفتح البيانات، وهي تراكمية بمعنى أن مستوى النجمتين يشمل ما يتطلبه مستوى النجمة الواحدة وهكذا:

البيانات متاحة على شبكة الإنترنت بترخيص مفتوح	*	مثال: اطلع على الرابط التالي: http://5stardata.info/gtd-1.pdf
البيانات متاحة في شكل منظم قابل للمعالجة الآلية (مثل: صيغة ملفات إكسل Excel وليس صورة ممسوحة ضوئياً لجدول)	**	مثال: اطلع على الرابط التالي: http://5stardata.info/gtd-2.xls
استخدام صيغ غير خاصة (مثل CVS و XML)	***	مثال: اطلع على الرابط التالي: http://5stardata.info/gtd-3.csv
استخدام مسارات (URLs) ومعايير لوصف البيانات (مثل RDF و SPARQL) بحيث يمكن للأشخاص الإشارة إلى بياناتك	****	مثال: اطلع على الرابط التالي: http://5stardata.info/gtd-4.html
البيانات مرتبطة ببيانات من مصادر أخرى أو من مجموعات بيانات أخرى لعرض السياق.	*****	مثال: اطلع على الرابط التالي: http://5stardata.info/gtd-5.html

لاحظ أنه ليس كل البيانات تحتاج إلى تحقيق متطلبات نظام الخمس نجوم المبين أعلاه. ويمكن للجهات الحكومية خلق القيمة من خلال نشر البيانات فوراً بترخيص مفتوح فحسب. وفي حين أن نشر البيانات في صيغ مقروءة آلياً يعد أمراً مرغوباً، إلا أن مسؤولي الحكومة يجب ألا ينسوا أن تنقيح البيانات للتوصل إلى بيانات مقروءة آلياً، يمكن إجراؤه من قبل أطراف أخرى.

الملحق 4: مجموعات البيانات الأساسية كما حددها ميثاق مجموعة الثماني للبيانات المفتوحة، 2013

تعترف مجموعة الثماني بفئات البيانات التالية كمجالات ذات قيمة عالية لتحسين الحوكمة ولتشجيع إعادة استخدام البيانات بابتكار:

أمثلة مجموعات البيانات	فئة البيانات
سجل الشركة/ الأعمال	الشركات
إحصاءات الجريمة والسلامة	الجريمة والعدل
الأرصدة الجوية/ الطقس والزراعة والحراجه وصيد الأسماك والصيد	ملاحظة الأرض
قائمة المدارس، وأداء المدارس، والمهارات الرقمية	التربية
مستويات التلوث، واستهلاك الطاقة	الطاقة والبيئة
إنفاق الصفقات، وإجازة العقود، وطلب العروض، والمناقصات المستقبلية، والموازنة المحلية، والموازنة الوطنية (المخططة والفعالية).	المالية والعقود
الطبوغرافيا (علم التضاريس) والرموز البريدية، والخرائط الوطنية، والخرائط المحلية	الجغرافيا المكانية
المعونات والأمن الغذائي والمستخرجات والأرض	التنمية العالمية
جهات الاتصال الحكومية، ونتائج الانتخابات، والتشريع والقوانين، والرواتب (سلم الرواتب) والضيافة/ الهدايا	مساءلة الحكومة والديمقراطية
بيانات الوصفات العلاجية، وبيانات الأداء	الصحة
بيانات الجينوم، والنشاط البحثي والتعليمي، ونتائج التجارب	العلم والبحث
الإحصاءات الوطنية، وتعداد السكان، والبنية التحتية، والثروة، والمهارات	الإحصاءات
الإسكان، والتأمين الصحي، والمزايا المقدمة لغير العاملين	الحراك الاجتماعي والرخاء
الجدول الزمني للنقل العام، وانتشار نقاط الوصول إلى البرودباند (النطاق العريض)	النقل والبنية التحتية

القائمة السابقة ليست شاملة، وقد أعدت كمرجع فقط. وتباين قيمة وأهمية البيانات من سياق لآخر. كما يجب على الجهات الحكومية أن تحدد أولويات فتح مجموعات بياناتها وفقاً لتقديرها.

الملحق 5: الأدوار والمسؤوليات

يتناول القسم الخاص بالأدوار والمسؤوليات تعيين المسؤولية عن متطلبات السياسة المنصوص عليها في [القسم 4](#) (أحكام السياسة).

أ. المسؤول الأول المعين من قبل الجهات الحكومية والذي يتحمل المسؤولية العامة عن إدارة البيانات سيكون مسؤولاً أيضاً عن الوظائف التالية وسيقوم بأدائها فيما يتعلق بفتح البيانات وذلك كحد أدنى:

- قيادة الجهة التي يعمل بها في تعزيز شفافية ومساءلة الحكومة من خلال زيادة إفصاح الحكومة عن المعلومات والبيانات.
- ضمان تنفيذ وتحقيق متطلبات وأهداف السياسة المنصوص عليها في هذه الوثيقة في الجهة التي يعمل بها.
- إعداد وتنفيذ خطة فتح البيانات وفقاً لأهداف السياسة على النحو المنصوص عليه في [الملحق 8](#) لهذه الوثيقة.
- إعداد تقارير عن تقدم سير العمل في ضوء خطة فتح البيانات ورفعها إلى الإدارة العليا في الجهة التي يعمل بها بشكل دوري، وكذلك إلى الوزارة، واللجنة التوجيهية للحكومة الإلكترونية حسب الطلب.
- مراعاة الالتزام بالسياسات والإرشادات والتعليمات التي تصدرها الوزارة بشأن فتح البيانات من وقت لآخر وإعداد تقارير بذلك.

ب. تكون الوزارة مسئولة عما يلي:

- تعديل وتحديث سياسة إتاحة البيانات من وقت لآخر لضمان مطابقة السياسة للأوضاع الجارية، ومعالجة الحاجات الجديدة وأفضل الممارسات؛
- إصدار إرشادات تكميلية بشأن فئات فتح البيانات التي يجب توفيرها وإدراجها ضمن الكتيب التعريفي لفتح البيانات؛
- إصدار إجراءات وإرشادات وأفضل الممارسات لدعم سياسة فتح البيانات؛
- التوصية بأنواع البيانات التي يمكن أو يجب أن تتاح كبيانات مفتوحة من خلال الكتيب التعريفي للبيانات المفتوحة؛
- تقديم التعليمات أو المشورة بأي إجراء يجب على الجهات الحكومية اتخاذه لدعم فاعلية تنفيذ هذه السياسة؛ و
- مراقبة تطور تنفيذ هذه السياسة في الجهات الحكومية.

ج. مسؤولية الإدارات القانونية/المستشارين القانونيين في الجهات الحكومية:

- تقديم الاستشارات القانونية للجهات التي يعملون بها فيما يتعلق بالسرية والأمور المتعلقة بحقوق التأليف والنشر.
- تقديم الاستشارات للجهات التي يعملون بها فيما يتعلق بالأمور القانونية أو التعاقدية.

الملحق 6: إرشادات تقييم البيانات المفتوحة

يجب إكمال بيانات التقييم المرفق للبيانات المفتوحة من قبل الجهات الحكومية لضمان عدم وجود قيود قانونية أو سياسية أو تعاقدية على نشر البيانات للجمهور كبيانات مفتوحة. ويجب إكمال بيانات النموذج وقائمة مراجعة التطبيق المرفقين من قبل مسؤول البيانات المفتوحة واعتمادهما من قبل مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات أو من يفوضه في الجهة الحكومية قبل إدراج البيانات المفتوحة في الكتيب التعريفي للبيانات المفتوحة.

ويجب الاحتفاظ بنسخة من قائمة مراجعة التطبيق المعتمدة لتقييم البيانات المفتوحة في السجلات للرجوع إليها في المستقبل أو لأغراض التدقيق.

وبصفة عامة، يمكن النظر في إدراج أغلبية البيانات غير الشخصية في الكتيب التعريفي للبيانات المفتوحة. وسوف يساعد التقييم الجهة المعنية في التقييم الموضوعي لمختلف الاعتبارات المرتبطة بإتاحة البيانات الحكومية. كما يمكن أن تضيق الجهات الحكومية معايير لقائمة مراجعة التطبيق الخاصة بالتقييم حسبما تراه ملائمًا.

لا	نعم	قائمة مراجعة التطبيق الخاصة بتقييم البيانات المفتوحة
الجهة		
		هل البيانات خالية من المعلومات التي قد تعرّف هوية أي شخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة؟
حقوق التأليف والنشر		
		يمكن للجهات أن تتصل بالإدارات القانونية أو المستشارين القانونيين بها للمساعدة في هذا التقييم.
		هل تحتوي المواد على محتوى أنشأته وتملكه حكومة قطر فقط (أي هل من المؤكد أن المواد لا تحتوي على محتوى خاص بأطراف أخرى)؟
		هل تم التأكد من عدم وجود ترخيص حصري لطرف آخر لاستخدام المواد أو الوصول إليها؟
القيود القانونية أو التعاقدية أو السياسية		
		يمكن للجهات أن تتصل بالإدارات القانونية أو المستشارين القانونيين بها للمساعدة في هذا التقييم.
		هل نشر البيانات للجمهور واستخدامها مسموح به وفقاً للقانون أو العقد أو السياسة؛ بما في ذلك أي قوانين لخصوصية البيانات إذا كان ذلك معمولاً به؟ (على سبيل المثال، قانون رقم (2) لسنة 2011 بشأن الإحصاءات الرسمية في دولة قطر)
		إذا كان هناك قيود أو حدود قانونية أو تعاقدية أو سياسية على النشر العام للبيانات أو استخدامها، هل تم معالجتها؟
الضوابط الأمنية		
		هل النشر العام للبيانات واستخدامها متوافق مع متطلبات سياسة تأمين المعلومات الوطنية؟
		هل تم الاتصال بمسؤول أمن المعلومات أو من ينوب عنه في الجهة المعنية للتأكد من تنفيذ كافة الضوابط الأمنية اللازمة؟
أطر التسعير		
		هل البيانات متاحة للجمهور دون تحصيل رسوم؟
مصدر البيانات		
		هل تتحمل الجهة مسؤولية أساسية عن البيانات؟
		هل البيانات كاملة (أي لم يتم استبعاد مجموعة فرعية من البيانات)؟
		هل يمكن تقديم البيانات بصيغة قابلة للمعالجة الآلية (مثل CSV)؟

إذا كانت الإجابات عن تلك الأسئلة "نعم"، يمكن إضافة البيانات إلى الكتيب التعريفي للبيانات. أي إجابات بـ "لا" تشير إلى أن البيانات إما غير مؤهلة للإضافة في الكتيب التعريفي للبيانات المفتوحة، أو أن ثمة عوائق محتملة يتعين التعامل معها قبل إمكانية إضافة البيانات، وفي تلك الحالة قد تتطلب الاستثناءات موافقات خاصة.

الملحق 7: صيغ البيانات والملفات

الصيغ المقروءة آلياً

في سياق نشر البيانات، يقصد بالقابلية للقراءة آلياً جعل أية بيانات ضمنية مستخدمة في المنشورات متاحة للاستخدام من خلال عملية تعتمد على جهاز الكمبيوتر دون أن يتطلب ذلك تفسيراً بشرياً. أي أن تكون كافة المعلومات والبيانات المتاحة على أجهزة تعتمد على الكمبيوتر قابلة للقراءة آلياً. وتعتبر ملفات مستندات الورد (Word document) قابلة للقراءة آلياً من ناحية أن برنامج وورد وغيره من البرامج المتوافقة قادر على تفسير البيانات وتقديمها كنص على شاشة. وبالمثل، فإن لغة توصيف النصوص المترابطة (HTML) تعتبر معياراً يشير إلى كيفية عرض صفحات الويب على المتصفح. ولكنها تحتاج إلى تفسير بشري حتى تكون ذات معنى. ويتمثل المظهر الرئيسي لنشر البيانات الضمنية في إمكانية استخراجها من صيغة معينة وإعادة استخدامها وإعادة تحديد الغرض منها بواسطة أحد برامج الكمبيوتر دون تفسير بشري.

صيغ الملفات المفتوحة والمغلقة

يمكن أن تكون الصيغ التي تنشرها المعلومات - أي الأساس الرقمي الذي تخزن فيه المعلومات - "مفتوحة" أو "مغلقة". الصيغة المفتوحة هي التي تكون فيها مواصفات البرنامج متاحة لأي شخص دون رسوم بحيث يمكن لأي شخص استخدام هذه المواصفات في برنامجه الخاص دون أي قيود على إعادة الاستخدام تفرضها حقوق الملكية الفكرية.

وإذا كانت صيغة الملف "مغلقة"، فإن ذلك يكون إما بسبب كون صيغة الملف مسجلة والمواصفات الفنية غير متاحة بشكل عام، أو لكون صيغة الملف مسجلة وعلى الرغم من ذلك تمت إتاحة المواصفات للاستخدام العام، ولكن إعادة الاستخدام محدودة. فإذا نشرت المعلومات في صيغة ملفات مغلقة، فإن ذلك قد يشكل عائق كبيرة على إعادة استخدام المعلومات المشفرة فيها، مما يدفع الراغبين في استخدام المعلومات إلى شراء البرنامج الضروري.

وتتمثل فائدة صيغ الملفات المفتوحة في أنها تسمح للمطورين بإنتاج عدة حزم وخدمات للبرنامج باستخدام تلك الصيغ. وبذلك تقل عوائق إعادة استخدام المعلومات التي تحتوي عليها تلك الملفات.

إن استخدام صيغ الملفات المسجلة التي لا تتاح فيها المواصفات للاستخدام العام يمكن أن يؤدي إلى الاعتماد على برامج الغير أو ملاك ترخيص صيغة الملف. وفي أسوأ الحالات، يمكن أن يعني هذا أن المعلومات لا يمكن أن تقرأ إلا باستخدام بعض حزم البرامج التي قد تكون باهظة الثمن على نحو يصعب معه الحصول عليها، أو التي تتقادم. وبذلك يكون الأفضل من منظور البيانات الحكومية المفتوحة هو نشر المعلومات في صيغ ملفات مفتوحة قابلة للقراءة آلياً:

- **النص المجرد (Plain text):** إن مستندات النصوص الصرفة (.txt) تكون سهلة القراءة للغاية بواسطة أجهزة الكمبيوتر. فهذه المستندات تستبعد بصفة عامة البيانات الخلفية الهيكلية داخل المستند، إلا أن ذلك يعني أن المطورين سيحتاجون إلى إنشاء محلل لغوي يمكنه تفسير كل مستند على النحو الذي يبدو عليه. ويمكن أن تنشأ بعض المشكلات عن تحويل ملفات النصوص الصرفة بين أنظمة التشغيل، حيث أن أنظمة التشغيل MS Windows و Mac OS X وغيرها من متغيرات نظام Unix لديها طريقتها الخاصة في إخبار جهاز الكمبيوتر بأنها قد وصلت إلى نهاية السطر.

- **المستندات النصية (Text document):** المستندات التقليدية في صيغ مثل Word أو ODF أو OOXML أو PDF قد تكون كافية لعرض بعض أنواع البيانات مثل القوائم البريدية الثابتة أو ما يعادلها على سبيل المثال. كما أنها قد تكون وسيلة منخفضة التكلفة للعرض حيث أنها غالباً ما تكون الصيغة التي تحمل البيانات. ولا تقدم الصيغة أي

دعم للإبقاء على اتساق البنية، وهذا غالباً ما يعني أنه من الصعب إدخال البيانات باستخدام وسائل آلية. وفي هذه الحالة، يجب استخدام نماذج كأساس للمستندات التي ستعرض البيانات لإعادة الاستخدام، بحيث يصبح من الممكن على الأقل استخراج المعلومات من المستندات. كما أنها من الممكن أن تدعم الاستخدام الإضافي للبيانات لاستخدام إعداد الكتابة بأكبر قدر ممكن بحيث يصبح من الأسهل للأداة تمييز العناوين (أي نوع محدد) عن المحتوى وهكذا. وبصفة عامة، ينصح بعدم العرض في صيغة معالجة نصوص إذا كانت البيانات موجودة في صيغة مختلفة.

- ملفات القيم المفصولة بفواصل (CSV): يمكن أن تكون ملفات القيم المفصولة بفواصل صيغة مفيدة جداً حيث أنها محكمة وبالتالي مناسبة لنقل كميات كبيرة من البيانات بنفس البنية. ومع ذلك، فإن الصيغة بسيطة للغاية لدرجة أن البيانات غالباً ما تكون بلا قيمة دون توثيق حيث من الممكن أن يكون تخمين مغزى الأعمدة المختلفة مستحيلاً تقريباً. وبالتالي، فإنه من الأهمية الخاصة بمكان بالنسبة للصيغ المفصولة بفواصل أن يكون توثيق الحقول الفردية دقيقاً. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تحترم بنية الملف حيث أن إهمال حقل واحد قد يؤثر على قراءة كافة البيانات المتبقية في الملف دون أي فرصة حقيقية للتصحيح، وذلك لأنه ليس من الممكن تحديد كيفية تفسير البيانات المتبقية.

- جداول البيانات (Spreadsheets): هناك الكثير من الجهات التي لديها معلومات في صورة جداول بيانات مثل ملفات إكسل Microsoft Excel. وغالباً ما يمكن استخدام هذه البيانات على الفور بالوصف الصحيح لما تعنيه الأعمدة المختلفة. ومع ذلك، في بعض الحالات يمكن أن تحتوي جداول البيانات على مجموعات أوامر (Macros) وصيغ قد يكون من الصعب نوعاً ما معالجتها. ولذلك ينصح بتوثيق تلك الحسابات بالقرب من جدول البيانات حيث تكون أكثر قرباً للمستخدمين ليقرواها.

- لغة توصيف النص المترابط (HTML): تتوفر الكثير من البيانات هذه الأيام في صيغة لغة توصيف النص المترابط على مختلف المواقع. وقد يكون ذلك كافياً بدرجة جيدة إذا كانت البيانات ثابتة جداً ومحدودة النطاق. وفي بعض الحالات، قد يكون من الأفضل وضع البيانات في نموذج أسهل للتنزيل والمعالجة، ولكن لكون الرجوع إلى صفحة على أحد المواقع الإلكترونية رخيصاً وسهلاً، فإنها قد تكون نقطة بداية جيدة في عرض البيانات. وبطبيعة الحال، يكون استخدام الجداول في مستندات لغة توصيف النص المترابط أكثر ملاءمة لاحتواء البيانات، وبالتالي يكون من الأهمية عرض مختلف حقول البيانات وتحديد هويات لها مما يجعل العثور على البيانات ومعالجتها أمراً سهلاً. وقد قام موقع ياهو بتطوير أداة <http://developer.yahoo.com/yql/> يمكنها استخراج المعلومات المهيكلية من موقع إلكتروني، ويمكن لتلك الأدوات أن تفعل الكثير بالبيانات إذا تم تصنيفها بعناية.

- صيغة JSON: صيغة JSON هي صيغة بسيطة للملفات وتعتبر قراءتها سهلة للغاية بالنسبة لأي لغة برمجة. وتعني بساطتها أن معالجتها أسهل بصفة عامة بالنسبة لأجهزة الكمبيوتر مقارنة بالصيغ الأخرى مثل صيغة XML.

- صيغة XML: ينتشر استخدام صيغة XML في تبادل البيانات لأنها تعطي فرصاً جيدة للمحافظة على البنية في البيانات وطريقة بناء الملفات عليها، كما أنها تتيح للمطورين كتابة أجزاء من التوثيق مع البيانات دون التدخل مع قراءتها.

- صيغة RDF: صيغة RDF الموصى بها من قبل جمعية تحديد معايير لغة إنشاء الصفحات (W3C) تتيح تمثيل البيانات في صيغة تجعل الجمع بين البيانات من مصادر مختلفة أمراً أكثر سهولة. ويمكن تخزين بيانات RDF في صيغة XML وJSON على سبيل المثال ضمن عمليات سلسلة أخرى. وتشجع صيغة RDF على استخدام المسارات (URLs) كمعرفات على شبكة الإنترنت. وما زالت صيغة RDF غير منتشرة على نطاق واسع، ولكنها استمرت كاتجاه

بين مبادرات الحكومات لإتاحة البيانات، بما في ذلك المشاريع البريطانية والإسبانية للبيانات المفتوحة المرتبطة. وقد اقترح تيم بيرنيرز لي مخترع الشبكة العنكبوتية مؤخراً برنامج من خمس نجوم يشمل بيانات بصيغة RDF مرتبطة كهدف منشود لمبادرات البيانات المفتوحة (راجع الملحق 3).

- الصور الممسوحة ضوئياً: ربما كانت الصور الممسوحة ضوئياً الشكل الأقل ملاءمة لمعظم البيانات، ولكن كلاً من صيغة TIFF و JPEG-2000 تستطيع أن تصنف البيانات بتوثيق ما هو في الصورة – لتوصيف صورة للمستند مع كامل محتوى نص المستند. وقد تكون وثيقة الصلة للبيانات التي تعرضها حيث أن الصور التي لا تكون بياناتها محملة إلكترونياً – والمثال الواضح لذلك هو السجلات التاريخية القديمة وغيرها من المواد الأرشيفية – والصورة خير من لا شيء.
- صيغ الملكية: بعض الأنظمة الخاصة وغيرها من الأنظمة التي يكون لها صيغ بياناتها الخاصة التي يمكن أن تحفظ أو تصدر البيانات إليها. ويمكن أن تكون كافية في بعض الأحيان لعرض البيانات في تلك الصيغة – خاصة إذا كان من المتوقع أن يكون هناك استخدام آخر في نظام مشابه للنظام الذي جاءت منه. وفي حالة وجود معلومات أخرى على هذه الصيغة المسجلة يجب الإشارة إلى ذلك دائماً، على سبيل المثال عن طريق توفير رابط للموقع الإلكتروني للمورد. وبصفة عامة، يوصى بعرض البيانات بصيغ غير مسجلة متى كان ذلك مجدياً.

الملحق 8: الأهداف الأساسية للسياسة

المسؤولية	المدة المستهدفة من تاريخ نشر هذه السياسة	المهمة	
الإدارة العليا في الجهات الحكومية	3 أشهر	تعيين أحد كبار الموظفين بصلاحيات كافية لتحمل مسؤوليات البيانات المفتوحة	1
المسؤول الأول المعين من قبل الجهات الحكومية	5 أشهر	وضع خطة البيانات المفتوحة للجهة	2
المسؤول الأول المعين من قبل الجهة الحكومية	12 شهرًا	<p>1- إنشاء صفحة ويب مخصصة للبيانات المفتوحة على المواقع الإلكترونية للجهة باللغتين العربية والإنجليزية.</p> <p>2- نشر خطة البيانات المفتوحة للجهة على الصفحة الإلكترونية للبيانات المفتوحة للجهة مع إتاحة إمكانية تقديم الجمهور للتعليقات/الطلبات.</p> <p>3- تحديد ونشر 3 مجموعات بيانات على الأقل على الصفحة الإلكترونية لنشر البيانات وفقاً لشروط هذه السياسة.</p> <p>4- تصنيف وإدراج وعرض فهرس لكافة مجموعات البيانات في صورة كتيب تعريفي للبيانات المفتوحة.</p>	3
الوزارة	12 شهرًا	أول مراجعة لتنفيذ البيانات المفتوحة	4
المسؤول الأول المعين من قبل الجهة الحكومية	18 شهرًا	تحديد ونشر 3 مجموعات بيانات إضافية	5

الملحق 9: قائمة مراجعة تطبيق السياسة

سوف يقاس التقدم المحقق في تنفيذ هذه السياسة في الجهات الحكومية في ضوء قائمة مراجعة عامة سنوياً من قبل الوزارة، وتشمل:

لا	نعم	قائمة مراجعة مطابقة البيانات المفتوحة
		1. هل قامت الجهة بوضع خطة للبيانات المفتوحة؟
		2. هل أسندت الجهة مسؤوليات البيانات المفتوحة إلى مسؤول أول في تلك الجهة؟
		3. هل أنشأت الجهة صفحة ويب للبيانات المفتوحة على موقعها الإلكتروني؟
		4. هل تنشر الجهة معلومات على صفحة الويب الخاصة بالبيانات المفتوحة باللغتين العربية والإنجليزية؟
		5. هل نشرت الجهة خطتها للبيانات المفتوحة وما يتعلق بها من معلومات على صفحتها الإلكترونية الخاصة بالبيانات المفتوحة؟
		6. هل نشرت الجهة 3 مجموعات بيانات على الأقل على صفحتها الإلكترونية للبيانات المفتوحة في سنة التقييم؟
		7. هل تحتفظ الجهة بكتيب تعريفي للبيانات المفتوحة؟
		8. هل تحتفظ الجهة ببيانات مفتوحة على صفحتها الإلكترونية وتحديثها بانتظام؟
		9. هل تجري الجهة تقييماً للبيانات المفتوحة وتنشر المعلومات أو البيانات المؤهلة فقط على صفحتها الإلكترونية؟
		10. هل تسمح الصفحة الإلكترونية للبيانات المفتوحة الخاصة بالجهة للجمهور بتقديم التغذية الراجعة وطلب معلومات؟
		11. هل يقوم المسؤول المعين للقيام بمسؤوليات البيانات المفتوحة بالرد على استفسارات الجمهور في الوقت المناسب؟
		12. هل يقدم المسؤول المعين للقيام بمسؤوليات البيانات المفتوحة تقريراً عن سير العمل بشأن خطة البيانات المفتوحة إلى الإدارة بشكل دوري؟
		13. هل تراجع الإدارة تقدم سير العمل شهرياً وتتخذ الإجراءات التصحيحية لدعم التنفيذ الفعال لهذه السياسة ولخطة البيانات المفتوحة للجهة؟
		14. هل تقوم الجهة بتحديث خطة بياناتها المفتوحة لتضيف مجموعة المهام الإضافية ومجموعات البيانات الجديدة التي سيتم فتحها بشكل سنوي؟

تحتفظ الوزارة بالحق في تحديث أو تعديل قائمة فحص المطابقة الواردة أعلاه وفقاً لما تراه ملائماً لمراقبة التقدم المحقق في تنفيذ سياسة البيانات المفتوحة. ويجوز للوزارة أن تطلب من الجهات إجراء تقييم ذاتي وتقديم الردود خلال 15 يوم عمل من تاريخ ذلك الطلب. كما يجوز للوزارة طلب معلومات أو تفاصيل أخرى أثناء تقييم تقارير التقييم الذاتي للجهات.

المراجع

- الاتصال بشأن البيانات المفتوحة من المفوضية الأوروبية للبرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق؛ بروسل 2011
- الدورية الأوروبية عن الممارسة الإلكترونية
- ميثاق البيانات المفتوحة الصادر عن مجموعة الثماني
- استعراض الأعمال من جامعة هارفارد
- إرشادات عن البيانات الحكومية المفتوحة لمشاركة المواطنين، DESA, DPADM، الأمم المتحدة، 2013.
- ورقة تفسيرية حول برنامج الحكومة الإلكترونية المتكاملة – يونيو 2009 المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قطر.
- القانون المحلي في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بنشر البيانات المفتوحة
- المواقع الإلكترونية للبيانات الحكومية المفتوحة لمختلف الدول وفقاً للقائمة الواردة في [الملحق \(1\)](#) لهذه الوثيقة، وتشمل تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وعمان.
- وثيقة كتيب البيانات المفتوحة، مؤسسة المعرفة المفتوحة.
- سياسات ووثائق ومذكرات وخطة عمل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بفتح البيانات
- مسودة تشاور بشأن سياسة البيانات المفتوحة لحكومة نيو ساوث ويلز، استراليا.
- وثيقة تشاور بشأن البيانات المفتوحة 2011، حكومة المملكة المتحدة.
- مراجع البيانات المفتوحة، حكومة سنغافورة
- ورقة تفسيرية حول البيانات المفتوحة 2012، حكومة المملكة المتحدة.
- سياسة المعلومات المفتوحة والبيانات المفتوحة، كولومبيا البريطانية، كندا
- استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 – 2016.
- المبادئ العشرة لإتاحة المعلومات الحكومية، مؤسسة صن لايت.
- قرارات وأبحاث وإرشادات الأمم المتحدة بشأن حرية المعلومات والبيانات المفتوحة
- موسوعة ويكيبيديا
- مراجع مؤسسة شبكة الإنترنت العالمية بشأن البيانات المفتوحة



مراقبة الوثيقة

Author	Amendments	Date	Version
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الإصدار الأولي	30/04/2015	1.0.0
وزارة المواصلات والاتصالات	تم تحديث مظهر الوثيقة	29/09/2021	1.0.1
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	تم التغيير من وزارة المواصلات والاتصالات إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	24/03/2022	1.0.2

تم إعدادها من قبل
وحدة السياسات والمعايير
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
النسخة 1.0.2 لسنة 2014
البريد الإلكتروني: policy@mcit.gov.qa
www.mcit.gov.qa